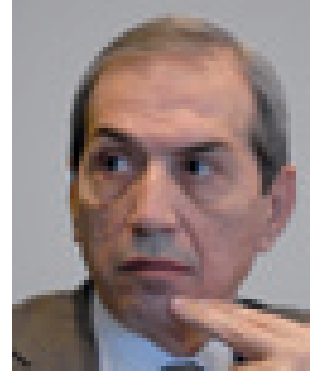


لم تشهد الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٨ تغييراً في الوضع العام في البلاد عما سبقها. إذ بعد غياب النشاط عن المجلس النيابي، استمر الشغور في موقع رئاسة الجمهورية واستمرت الحكومة في تأمين دوران عجلة البلاد بالوتيرة المتاحة دستورياً. ولا شك في أن هذا الوضع انعكس على مؤسسات البلاد كافة ومنها مجلس الإنماء والإعمار.



بعد انتخاب فخامة الرئيس ميشال سليمان وتشكيل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية وعودة المجلس النيابي إلى الانعقاد، دخلت البلاد مرحلة جديدة تميزت بتعاون المؤسسات الدستورية، الأمر الذي أرخى بظلاله الإيجابية على مختلف القطاعات والمؤسسات.

وفيما يخص مجلس الإنماء والإعمار، فقد أبرم المجلس النيابي، خلال العام ٢٠٠٨، سبع اتفاقيات تمويل لمشاريع إنمائية في مختلف القطاعات والمناطق اللبنانية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي | ٣٦٧ / مليون دولار أميركي، بالإضافة إلى اتفاقية لتمويل شراء مشتقات نفطية بقيمة | ١٠٠ / مليون دولار أميركي. كما أصدر المجلس النيابي قانوناً يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة، بقيمة | ٢٠٠ / مليون دولار أميركي، لتسديد الديون التي ترتبت أو ستترتب للمقاولين نتيجة الارتفاع الحاد لأسعار مواد البناء، خلال فترات محددة من السنوات السابقة. ومن المتوقع أن يبرم المجلس النيابي، خلال العام ٢٠٠٩، مجموعة من اتفاقيات التمويل تتجاوز قيمتها الإجمالية | ٥٠٠ / مليون دولار أميركي، بالإضافة إلى قانون جديد يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة، بقيمة | ٢٠٠ / مليون دولار أميركي، لتسديد تعويضات استملاك لمشاريع ستنفذ خلال السنوات المقبلة.

إننا نورد هذه الأرقام لنشير إلى مدى ارتباط عمل مجلس الإنماء والإعمار



بالمؤسسات الدستورية وخاصةً مجلس الوزراء والمجلس النيابي. فما أقره السادة النواب والمتوقع إقراره قريباً سيؤمّن ضخ حوالي / ١.٣ / مليار دولار أميركي ستنفق، خلال السنوات المقبلة، سواءً على مشاريع جديدة، بما فيه استملاكاتها، أو لتسديد مستحقات على الدولة اللبنانية.

من جهة أخرى، استطاع مجلس الإنماء والإعمار الاستفادة من بعض الهبات لتغطية الفجوات التمويلية لبعض المشاريع الممولة جزئياً بقروض خارجية. هذا الأمر ستبدأ نتائجه بالظهور خلال العام ٢٠٠٩ الذي من المتوقع أن يشهد توقيع عقود عدد من هذه المشاريع الهامة التي تأخر إطلاقها.

إن مواصلة مجلس الإنماء والإعمار لجهوده في مجالي التمويل والتنفيذ لم تحجب الأهمية التي يوليها للتخطيط والبرمجة. فقد خصص مجلس الوزراء، خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨، جلسة خاصة لمناقشة الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية. وقد لاقت هذه الخطة التي أعدها مجلس الإنماء والإعمار، بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني، استحسان مجلس الوزراء الذي شكل لجنة خاصة لدراستها برئاسة دولة نائب رئيس مجلس الوزراء. إن مجلس الإنماء والإعمار يأمل أن يشهد العام المقبل صدور مرسوم هذه الخطة ليكون لدينا، للمرة الأولى، رؤية إستراتيجية بعيدة المدى لها الطابع التوجيهي لاستثمارات الأراضي والاستثمارات العامة.

كما ينتظر، خلال الفترة المقبلة، أن يباشر المجلس النيابي مناقشة مشروع قانونين بالغى الأهمية أحالهما إليه مجلس الوزراء خلال العام ٢٠٠٧. ونعني بذلك مشروع قانوني الصفقات العمومية وإحداث إدارة الصفقات العمومية، بالإضافة إلى مشروع مرسوم الشروط العامة لمشاريع الأشغال العامة. إن إبرام هذين المشروعين سيكون له تأثير هام على إجراءات إسناد الصفقات العمومية، لجهة



تأمين المزيد من التكافؤ في المنافسة والمزيد من الوضوح في تحديد وحفظ حقوق
وواجبات كل من الأطراف المعنية.

أما على صعيد تفعيل العمل في مجلس الإنماء والإعمار، فقد شهد العام ٢٠٠٨،
التحاق عدد من العاملين الجدد بالمجلس بعد أن فازوا بالمباريات التي أجزاها
مجلس الخدمة المدنية. وسوف يتواصل العمل، خلال الأشهر المقبلة، على ملء
الوظائف الشاغرة المتبقية.

وفي الختام، أؤكد للقارئ العزيز حرصي وحرص مجلس الإدارة والعاملين في
المجلس على الاستمرار في تجسيد رسالة التنمية والإعمار باعتبارها هدفاً سامياً
في خدمة الدولة والمجتمع.